

أنماط الدبلوماسية (دبلوماسية القمة. الدبلوماسية المتعددة الأطراف، الدبلوماسية الشعبية. الدبلوماسية الوقائية).

دبلوماسية القمة: ليس من المبالغ فيه القول أن دبلوماسية القمة هي ظاهرة بارزة من ظواهر الدبلوماسية المعاصرة وليس معنى ذلك أن دبلوماسية القمة هي من نتاج العصر المعاصر وأنها لم تمارس من قبل، ففي الواقع أن الدول قد مارست هذا النمط من الدبلوماسية منذ القرن 17، بل أن بعض المعاهدات والاتفاقيات المهمة كمعاهدة وستفاليا عام 1948 كانت قد أبرمت في مؤتمر دولي ضم رؤساء الدول. ولم تنقطع هذه الممارسة في القرون التي تلت ففي القرن 19 (ابتداء من مؤتمر فيينا توالى المؤتمرات الدولية على مستوى القمة) وقد شهد القرن 20 استمرار هذه الظاهرة الدبلوماسية، ولكن الشيء الذي يلفت النظر منذ النصف الثاني من القرن 20 هو أن مؤتمرات القمة قد أصبحت ليست حالة اعتيادية فحسب وإنما ما يلفت النظر هو ازدياد نسبة حدوثها ومثل هذه الظاهرة لم تكن موجودة بهذه النسبة العالية من قبل.

والواقع أن دبلوماسية القمة التي تضم من هم في قمة المسؤولية، قد عملت على ازدياد نسبتها وانتشارها في السنين الأخيرة عوامل متعددة تأتي في مقدمتها ما أحدثته الثورة التكنولوجية من تقدم في وسائل المواصلات والاتصالات بحيث جعلت أمر لقاء رؤساء الدول مسألة سهلة وسريعة. كما أن ازدياد وعي الشعوب واتساع آفاقها وارتفاع مستوياتها قد أدى إلى تشابك مصالحها وتعهدها، وما نجم عنها من مشكلات خطيرة، مما فرض على الدول عقد مؤتمرات دولية يحضرها من هم في قمة المسؤولية، وذلك بهدف تقادي تفاقم المخاطر والتوصل إلى حلول مقبولة. ومما زاد في تكرار اللقاءات بين الرؤساء هو قيام المنظمات العالمية ، سيما منظمة الأمم المتحدة التي أتاحت في اجتماعاتها الدورية فرصا لحضور رؤساء الدول في لقاءات دورية أيضا.

ولا شك أن هذا النمط من الدبلوماسية يتميز على غيره في أن أعلى السياسيين مركزا وثقلا يقومون بالمهام الدبلوماسية ويصبح سفراؤهم مستشارين لهم، ومن هنا أخذت دبلوماسية الرؤساء إسم دبلوماسية القمة، وفي معناها الفني إسم الدبلوماسية السياسية، ذلك أن مخطط السياسة الخارجية يدخل في عملية تنفيذ تلك السياسة أيضا، وبالتالي فإن أهم ما في هذا النوع من الدبلوماسية هو أن القادة يملكون حرية أكبر في اتخاذ القرارات، كما أن الرأي العام العالمي والمحلي يعطي أهمية أكبر للمفاوضات والمباحثات التي تجري في ظل هذا المستوى، إذ كثيرا ما تفتح أبواب جديدة وتحل عقد كانت تشكل عقبة في طريق الدبلوماسيين الاعتياديين الذين لا يملكون سوى التقيد بالتعليمات وانتظار الموافقات. أضف إلى ذلك أن الاتفاقيات التي تتم بين الرؤساء تحظى باهتمام أكبر من الاتفاقيات التي تتم بالطرق الدبلوماسية الأخرى ولعل السرعة التي تتم فيها مثل هذه المؤتمرات والنقاها والاتصال الشخصي بين الرؤساء له أثره الكبير في تنمية روح الصداقة والنقاها بين الرؤساء وبالتالي بين ذويهم أيضا.

وحينما نتجج أمثال هذه المؤتمرات واللقاءات على صعيد الرؤساء فإن التعليقات التي تصدر عن الصحافة بشأنها تعطي لأولئك كسبا شخصيا وقوة لمركزهم في بلادهم، هذا بالإضافة إلى ما تتركه من آثار إيجابية في طمأنة الرأي العام العالمي في أن له أن يتأمل في غدا أفضل. ولعل من خير الأمثلة الحديثة على ما تقدم لقاء بريجنيف- فورد عام 1976 الذي جاءت البيانات الصحفية لتقول عنه أنه شمل أكثر ما شمل الاتفاق المبدئي على الأسلحة الاستراتيجية والتجارب الفضائية والطاقة وهي كلها أمور ذات آثار خطيرة لا على مستقبل العلاقة بين الدولتين العظيمتين وإنما على مستقبل العالم أجمع. ولا شك أن هذا اللقاء قد سهل على كل من الرئيسين ريغن وغورباتشوف المضي أكثر فأكثر في هذا المضمار والذي أدى في النهاية إلى الاتفاق على الحد من الأسلحة الاستراتيجية المتوسطة المدى عام 1987. بقي لنا أن نقول أن دبلوماسية القمة لم تفقد الدبلوماسية الاعتيادية هيبتها إذ لا يزال السفراء يمثلون الرجال المعتمدين وأنهم لا زالوا أصحاب رأي مهم لدى دولهم.

الدبلوماسية الوقائية/ يرتبط ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية أو الممانعة في العلاقات الدولية المعاصرة بداج همرشولد ، السكرتير العام الأسبق للولايات المتحدة (-1953 1961)، أين كان يسعى إلى تطوير أداء هذه المؤسسة من خلال إدخال مفاهيم وممارسات من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة إلى تقديم مساهمات ملموسة والتي يقصد بها المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية، ومنع تصاعد النزاعات القائمة والحيلولة دون تحولها إلى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها. ويمكن أن تشمل هذه المساعي والإجراءات المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. وقد جاء أول تطبيق عملي للدبلوماسية الوقائية خلال أزمة السويس عام 1956 عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدولية المحدودة لفض الاشتباك بين المتحاربين، ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعال تهديدا لإرجاع الأمور إلى نصابها الطبيعي وتسوية الأزمة الناشبة.

وقد عرف الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة بطرس غالي الدبلوماسية الوقائية في تقريره المعنون "خطة للسلام" بأنها: "العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها"، كما أضاف موضحا في تعريفه أيضاً أنه: يمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية السكرتير العام شخصياً، أو يقوم بتكليف كبار الموظفين أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة."

وعليه فالدبلوماسية الوقائية فهي نمط من أنماط الدبلوماسية تهدف إلى منع تحول النزاعات إلى صراعات سواء أكان النزاع ذا طبيعة دولية أم كان ذا طبيعة داخلية وذلك باستخدام الوسائل السلمية الدبلوماسية والسياسية والقانونية من قبل شخص أو أشخاص القانون الدولي العام.

وعند التمعن في زيادة أسباب اندلاع النزاعات وزيادة احتمالات تحول تلك النزاعات الى صراعات دولية شاملة وذلك بسبب تشابك المصالح الدولية بعد التطورات السريعة التي شهدتها ويشهدها حقل العلاقات الدولية في ظل العولمة والثورة التكنولوجية وشبكة الاتصالات الدولية، تتأكد الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالدبلوماسية الوقائية وضرورة اعتمادها كجزء من نظام أكبر هو نظام الأمن الجماعي. وعليه يمكن اعتبار الدبلوماسية الوقائية الطريقة الناجحة التي يمكن بواسطتها الحد من انتشار النزاعات الدولية والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عنها ومنعها، لذا فهي واحدة من أهم الآليات التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة لخفض درجة التوتر والنزاع في العلاقات الدولية وتسويتها سلمياً.

الدبلوماسية المتعددة الأطراف/ عرف كوفي عنان الأمين العام الأممي السابق الدبلوماسية المتعددة الأطراف أنها فن تحويل المصالح المتباينة إلى أهداف مشتركة، والمنافسة إلى التعاون. وهذا يعني فن إيجاد أرضية مشتركة بين وجهات نظر متنوعة، والتقل في تعقيدات العلاقات الدولية، وصياغة حلول جماعية للتحديات المشتركة من خلال الحوار والتفاوض والتعاون، فهي تجسد لروح التعاون والتفاهم والتسوية، مما يمهد الطريق لعالم أكثر ترابطاً وسلاماً. كما تعني في جانب منه أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف ليست وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة فقط، ولكنها أيضاً رمز للوحدة والتضامن بين الأمم، فهي منصة لا غنى عنها لتحقيق الاختلافات في السلوك السلمي وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب. وهذا يعني أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي عملية إدارة العلاقات الدولية ومعالجة القضايا العالمية من خلال التعاون بين دول أو جهات فاعلة متعددة. وعلى النقيض من الدبلوماسية الثنائية المنطوية على تفاعلات بين بلدين، تتضمن الدبلوماسية المتعددة الأطراف مفاوضات واتفاقيات وإجراءات تشمل أكثر من طرفين. وغالبا ما تتم الدبلوماسية المتعددة الأطراف داخل المنظمات العالمية مثل الأمم

المتحدة، منظمة التجارة العالمية، أو الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، أو من خلال المؤتمرات الدولية التي تعقد غالبا لدراسة مواضيع وقضايا محددة.

وتعود أصول الدبلوماسية المتعددة الأطراف، كما نفهمها اليوم، إلى العالم القديم حيث انخرطت دول المدن والإمبراطوريات في أشكال مختلفة من الدبلوماسية لإدارة العلاقات مع بعضها البعض. ومع ذلك فإن المفهوم الحديث للدبلوماسية المتعددة الأطراف كما نفهمها اليوم بدأ في التبلور أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك في المقام الأول كرد فعل على التعقيد المتزايد للعلاقات الدولية وظهور التحديات العالمية التي تتطلب العمل الجماعي. وعموما يمكن تتبع أصل الدبلوماسية المتعددة الأطراف من خلال محطات تاريخية، ساهمت في تطور هذا النوع من الدبلوماسية وهي:

- معاهدة وستفاليا (1648): غالبا ما يُستشهد بها باعتبارها علامة فارقة في تطور الدبلوماسية الحديثة، وكانت معاهدة وستفاليا التي أنهت حرب الثلاثين عاما قد قدمت مبدأ سيادة الدولة ومفهوم التفاوض على تسويات سلمية تشمل أطرافا متعددة. وعلى الرغم من أنها ليست مفاوضات متعددة الأطراف بالمعنى المعاصر، إلا أنها أرسى الأساس للممارسات الدبلوماسية المستقبلية التي تشمل دولا ذات سيادة متعددة.

- مؤتمر فيينا (1814-1815): في أعقاب الحروب النابليونية، اجتمعت القوى الأوروبية الكبرى في فيينا لإعادة رسم خريطة أوروبا وإقامة توازن جديد للقوى، حيث كان مؤتمر فيينا مثالا للدبلوماسية المبكرة المتعددة الأطراف، أين شاركت دول مختلفة في المفاوضات لتشكيل نظام ما بعد الحرب، فعلى الرغم من أنه لم يكن متعدد الأطراف بالمعنى الحديث، إلا أن هذا المؤتمر كان بمثابة أول محاولة كبرى من جانب القوى الأوروبية للمشاركة في مفاوضات دبلوماسية وأنشأت الوفاق الأوروبي، وهو آلية للقوى العظمى للتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

- عصبة الأمم: أول منظمة دولية تهدف للحفاظ على السلم وحل النزاعات من خلال الدبلوماسية ورغم فشلها في منع نشوب الحرب العالمية الثانية فقد أرسى الأساس للجهود المستقبلية الرسمية في مجال التعاون المتعدد الأطراف على نطاق عالمي.

- الأمم المتحدة: تأسست الأمم المتحدة بهدف أساسي هو منع النزاعات المستقبلية وتعزيز التعاون الدولي، حيث أرسى الميثاق الأممي مبادئ الأمن الجماعي، وحل النزاعات سلميا، والتعاون بين الدول الأعضاء، ووضع الأساس للدبلوماسية الحديثة المتعددة الأطراف، فبفضل جمعيتها العامة ومجلس الأمن والوكالات المتخصصة، أصبحت الأمم المتحدة المنتدى البارز للدبلوماسية المتعددة الأطراف، مع التركيز على قضايا مثل حفظ السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية الدولية.

- العولمة والاعتماد المتبادل: عززت العولمة الحاجة إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف، حيث تتطلب قضايا مثل التجارة وتغير المناخ والإرهاب والصحة العامة جهودا منسقة بين العديد من الدول والمنظمات الدولية لمعالجتها بفعالية.

- مجموعة السبع/مجموعة الثماني/مجموعة العشرين: تمثل هذه التجمعات غير الرسمية للاقتصادات الكبرى جانبا من الدبلوماسية المتعددة الأطراف، مع التركيز على القضايا الاقتصادية والمالية.

ومن جانب آخر تشتمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف على مجموعة سمات رئيسية كما يلي:

- الشمولية: تشارك أطراف متعددة ذات اهتمامات ووجهات نظر متنوعة، سواء كانت فواعل حكومية أو غير حكومية، وهو ما يسمح بنطاق أوسع من الأفكار والحلول، ويضمن مراعاة وجهات النظر والاهتمامات المختلفة في عملية صنع القرار.

- التفاوض وبناء التوافق والاحجام: يعمل الدبلوماسيون معا للتفاوض على اتفاقيات تلبي مصالح جميع الأطراف المشاركة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الخلافية.

- الأعراف والقواعد الدولية: تعمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف ضمن إطار القانون والأعراف والمؤسسات الدولية، مما يساعد على تعزيز الاستقرار والقدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية.

- حل النزاعات وبناء السلام: الدبلوماسية المتعددة الأطراف منصات لمعالجة النزاعات وتعزيز الحوار وبناء الثقة بين الدول.

- بناء القدرات والتعاون لحل المشكلات العالمية: تستخدم لمعالجة التحديات العالمية التي تتطلب عملاً جماعياً (تغيير المناخ (اتفاق باريس)، انتشار الأسلحة النووية، الأزمات الإنسانية)، وغالباً ما تقوم بتجميع الموارد والخبرات لتحقيق تأثير أكبر.

- التحديات والتعقيدات: يمكن أن تكون الدبلوماسية المتعددة الأطراف معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً بسبب المصالح المتنوعة المعنية، واختلاف مستويات القوة والنفوذ بين الدول، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والأهداف الجماعية.

الدبلوماسية الشعبية/ هي الدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدول لإقامة علاقات مباشرة مع الشعوب، وذلك بالتركيز على وسائل الاتصال الجماهيري لكسب تأييد الرأي العام الخارجي وشرح القضايا المهمة التي تخدم أهداف سياستها الخارجية، وهي تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة المتسعة والمتزايدة، وهنا يقول هوارد سينكوتا *Howard Cincotta* "إن عالم ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة سيجعل دبلوماسية المستقبل تعتمد أكثر على شبكات العلاقات بين الأفراد والتقنيات الحديثة"، فالتطور السريع في تكنولوجيا الاتصال، وسع من معرفة الناس بهذه الدبلوماسية، وزاد مشاركتهم في صنع السياسات الخارجية، ففي مجتمع المعلومات أصبح الاعتماد على القوة الناعمة *Soft Power* (الرأي العام، وسائل الاتصال والاعلام، إقناع الآخرين للحصول على النتائج المرجوة) ذات أهمية متزايدة تفوق استخدام القوة الصلبة *Hard Power*.

وقد نشأ هذا المصطلح العلمي *Public Diplomacy* أكاديمياً مع إنشاء مركز *(Murro)* للدبلوماسية الشعبية في جامعة *(Tufts)* الأمريكية عام 1965، حينما استخدمه إدموند قالون *(Edmund Gullion)* كمفهوم جديد، بقوله إن الدبلوماسية الشعبية مفهوم "يتناول تأثيرات المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية، ويشمل أبعاداً من العلاقات الدولية تقع وراء الدبلوماسية التقليدية، كقيام الحكومات بغرس رأي عام في البلدان الأخرى، والتفاعلات بين الجماعات الخاصة ومصالحها في بلد مع بلد آخر، وكتابة التقارير والإبلاغ عن الشؤون الخارجية وتأثيراتها في السياسة العامة، وكذا عمليات التواصل مع هؤلاء الذين يشكل الاتصال وظيفتهم الأساسية كالدبلوماسيين، والمراسلين الأجانب، والعاملين في مجال التواصل والتبادل الثقافي".

لكن ممارساتها وبالرجوع إلى نيكولاس كول *"Nicholas J. Cull"* في دراسته التي تناولت مصطلح الدبلوماسية الشعبية قبل قالون *"Gullion"*، أظهر أن أول استخدام لهذا المصطلح لم يكن أمريكياً على الإطلاق بل بريطاني، ففي 15/01/1856 ورد ذكر الدبلوماسية الشعبية في مقالة صحيفة التايمز اللندنية الافتتاحية، تنتقد فيها مواقف الرئيس فرانكلين بيرس *Franklin Pierce*، وتتحدث عن القدوة الحسنة والصورة النمطية والتعامل الجيد مع الشعوب، كما جاء أول استخدام أمريكي للمصطلح عبر ما نقلته صحيفة نيويورك تايمز في جانفي 1871 عن تقرير للكونجرس عرضه صمويل كوكس *"Samuel Cox"* (المنتمي للحزب الديمقراطي والصحافي السابق)، تناول فيه المؤامرات السرية العدائية لجمهورية الدومينكان، وأنه مؤمن بأهمية استخدام الدبلوماسية الشعبية المفتوحة. كما تم استخدام المصطلح خلال الحرب العالمية الأولى على نطاق واسع لوصف مجموعة من الممارسات الدبلوماسية الجديدة، تهتم بشرح وتبرير سياسات الدولة لشعبها، وكذا لمخاطبة شعوب الدول الأخرى وخصوصاً تلك المعادية، (كما في البيانات الألمانية المتعاقبة لسياسة حرب الغوصات)، أو من خلال الإعلانات العامة لشروط السلام، وخطاب النقاط "الأربعة عشر" في 18/01/1918، الذي كان أساساً لبناء النظام الدولي، حيث استخدم فيه مصطلح "الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية المفتوحة"، وقد توالى استخدام هذا المصطلح فيما بعد في عدة مواضع وبمعاني مختلفة كنشر المعلومات الدولية والدعاية، إلى أن جاء قالون ليحمل الدبلوماسية الشعبية في معناها الجديد كبديل عن الدعاية الخبيثة، لتتبنى معاني جديدة وصفات حميدة. نفهم من كل ما سبق أن الدبلوماسية الشعبية في فحواها تتجه مباشرة إلى مخاطبة الشعوب الموازية مع الأنشطة الحكومية وأحياناً أسرع منها وتعد العولمة من أهم العوامل التي زادت من أهميتها وهو ما جعل الدول تهتم بتحسين صورتها وسمعتها الدولية.